التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية

د. لقمان عمر محمود النعيمي
مدرس/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

تضمن البحث البنية السياسية للنظام التركي الحالي الذي تمثله حكومة حزب العدالة والتنمية التي وفرت عبر تجربتها الأولى (٢٠٠٢-٢٠٠٧) أسساً داخلية قوية لممارسة دور إقليمي مهم وفاعل في المنطقة، وهو ما يؤشر بوضوح إلى وجود توجهات جديدة في السياسة الخارجية التركية ذات مرجعية وطنية.

يحلل هذا البحث الاستراتيجية التي تبنتها حكومة حزب العدالة والتنمية في سياستها الخارجية، ومدى استجابتها للمتغيرات الإقليمية وكيف تفاعلت معها وماهية الأدوار والوساطات التي مارستها في الأزمات الإقليمية التالية:

١. **تطورات الأوضاع في العراق**
٢. **الوساطة بين سوريا وإسرائيل**
٣. **الأزمة الفلسطينية والحوار بين فتح وحماس**
٤. **الأزمة اللبنانية**
٥. **البرنامج النووي الإيراني**
٦. **الحرب الجورجية-الروسية في القوقاز**

مقدمة

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في خريف عام ٢٠٠٢ بدأ المشهد التركي يتغير داخليا صوخارجيا، حزب ينفرد بالسلطة حكومة وبرلمانا للمرة الأولى منذ بداية عقد التسعينيات. والأهم أن سلطة حزب العدالة والتنمية لم تكن مجرد تغيير في الجهة الحاكمة، فقد حمل حزب العدالة والتنمية مشروعا أتاح لتركيا خلال سنوات عديدة ان تكون طرفا مؤثراً على الصعيدين الإقليمي والدولي. إذا كان العنوان الأوروبي وبدء مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي هو الإنجاز الأبرز دولياً فإن سياسة "تعدد المحاور" التي انتهجها الحزب في السياسة الخارجية على الصعيد الإقليمي خاصة كان لها تأثيرات إيجابية في علاقات تركيا مع الدول العربية والإسلامية. فبموجب هذه السياسة نجحت تركيا في إقامة أوسع شبكة علاقات إقليمية مع كل من الدول العربية والإسلامية دون استثناء.

هناك مستويان لفهم تجربة حزب العدالة والتنمية في إطار النظام السياسي التركي الأول، بعده الشعبي الذي يتحرك خلاله الحزب ضمن توفر ديموقراطية حتى ولو كانت انتخابية في تركيا، والثاني سياسي، وهو الأهم، حيث أن القوى العلمانية في تركيا على الرغم مما يمكن أن يقال الكثير حولها، وفرت حاضنة للحرية والديموقراطية ساعدت الحزب في ترسيخ جذوره في النظام السياسي التركي.

لقد وفرت حكومة حزب العدالة والتنمية عبر تجربتها الأولى (٢٠٠٢-٢٠٠٧) أسساً داخلية متينة لممارسة دور إقليمي مهم في المنطقة، من خلال الإصلاحات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي أنجزتها خلال هذه الفترة، الأمر الذي مكنها من تحقيق فوز ساحق في الانتخابات التشريعية المبكرة التي جرت في ٢٢ تموز ٢٠٠٧، إثر اشتداد أزمة الرئاسة التركية واصطدام

الحكومة مع القوى العلمانية في البلاد وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، وهو ما سيساعدها خلال فترة حكمها الثانية في المضي قدماً في تنفيذ مشروعها الهادف إلى تحقيق الاستقرار في الداخل والخارج.

إن إضطلاع تركيا بدور المبادر في حل الأزمات الإقليمية يؤشر بوضوح إلى وجود توجهات جديدة في السياسة الخارجية التركية ذات مرجعية وطنية. ويمكن تقييم هذه التوجهات الجديدة ضمن استراتيجية حزب العدالة والتنمية، وهي استراتيجية تبنتها، وانتهجتها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ توليها السلطة عام ٢٠٠٢م، تقوم على سياسة (تعدد المحاور) على صعيد السياسة الخارجية، للخروج بتركيا من سياسة (الدولة الطرف) إلى سياسة (الدولة المركز)؛ حيث أدركت تركيا قيمتها ومكانتها الإقليمية والدولية وفق المستجدات على صعيد السياسة العالمية، وشرعت تبحث عن التفعيل الأفضل لوضعها الجيوستراتيجي ضمن أنساق فاعلة تكسبها الدور المؤثر في السياسة العالمية بشكل عام، وفي السياسات الإقليمية المحيطة بها بشكل خاص.

وعند النظر من زاوية أخرى، نجد أن وضع تركيا الجيوستراتيجي جعلها ملتقى محاور سياسية، واستراتيجية مختلفة؛ فمحور (الشرق/ الغرب) أثناء الحرب الباردة كان يجتاز تركيا بشكل عمودي، ومحور (الشمال/الجنوب) الذي قسم الدول إلى متطورة، ونامية اعتبارًا من الثمانينيات من القرن العشرين يمر من تركيا بشكل أفقي، كما أن محور (صراع الحضارات) لهانتنغتون يمر من تركيا بشكل عمودي، أضف إلى هذه المحاور محور (الإسلام/ المسيحية) الذي تتوسطه تركيا على الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والثقافية.

لقد نقلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ العالم كله إلى مرحلة جديدة سعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأسيس نظام جديد ينطلق من (مفهوم الأمن الأمريكي)، ومن ثم كان على تركيا تطوير سياستها

الخارجية، واتباع سياسة مؤثرة وفاعلة، ومتعددة المحاور لترسي لها موقعًا (مركزيًا) على الساحة الإقليمية والدولية.

وكان الغزو الأمريكي للعراق في نيسان عام ٢٠٠٣ وتطورات القضية العراقية، وتحول المسألة الكردية في شمال العراق إلى خطر فعلي على الوحدات الكيانية والاجتماعية لدول الجوار العراقي، مفصلاً في إحداث تحول في طريقة تعاطي الحكومة التركية مع عدد كبير من القوى الإقليمية والدولية. وللمرة الأولى يحدث تقارب حقيقي بين تركيا وكل من سوريا، وإيران، وتتصدع الشراكة الإستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة، وتهتز بعمق العلاقات التركية مع إسرائيل، وتتقدم تركيا بجدية على الطريق الأوروبي.

وحقيقة الأمر أن هذه التحولات في السياسة الخارجية التركية، لم تكن الأحداث في العراق وحدها هي الدافع وراءها، بل أنها ترتبط ببرنامج حزب العدالة والتنمية، وتخطيطه للسياسة الخارجية التركية الجديدة. بل وترتبط أكثر بمنظر الإستراتيجية التركية الجديدة، الذي يشغل الآن منصب كبير مستشاري رئيس الوزراء سابقاً، وهو البروفسور أحمد داوود أوغلو، أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيلكنت، والذي يشغل منصب وزير الخارجية حالياً. ويحدد أحمد داوود أوغلو خمسة أسس للسياسة الخارجية الجديدة التي تعمل أنقره على تطبيقها[١]:

١- الموازنة بين تعزيز الحريات في الداخل ومواجهة الأخطار الأمنية. وتركيا البلد الوحيد الذي نجح في هذه المعادلة، وهي هنا مثال للدول الأخرى. ومن هذه الزاوية، تركيا بلد مركز في المنطقة تاريخياً وجغرافيًا.

٢- تصفير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا. وهذا سيخرج تركيا من كونها بلدًا طرفًا له مشكلات متواصلة مع جيرانها. ونجحت تركيا

في ذلك أيما نجاح مع سوريا وإيران واليونان وروسيا الاتحادية فضلاً عن أرمينيا، العدو التاريخي لتركيا.

٣- سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى والمناطق الحيوية في العالم: آسيا - أوربا: إسلام - غرب: أوراسيا - الأطلسي. شمال - جنوب: أمريكا - أوروبا. وفي هذا الإطار ليست علاقات تركيا مع أي طرف بديلاً من العلاقات مع طرف آخر.

٤- تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية. وحتى الآن تعرف تركيا في النظام الدولي على أنها جسر بين جهات عدة. هذا يعني أن دور الجسر هو الاكتفاء بمرور الآخرين فوقه. في حين أن تركيا يجب أن تعرف في المرحلة الجديدة على أنها بلد مركزٌ. وهنا على الدبلوماسية التركية أن توائم حركتها تبعًا للساحة التي تتحرك فيها، ولكل ساحة خطابها وأسلوبها. وتكون تركيا بذلك مساهمة لا عبئًا في التفاعل الدولي.

٥- الانتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة. وتتمثل في الالتقاء بأكبر عدد من المسئولين على مختلف المستويات في الدول الأخرى، وفي كل القارات.

تسعى تركيا الآن - في طور سياستها الخارجية الجديدة تجاه دول الشرق الأوسط؛ العربية والإسلامية إلى اتخاذ زاوية رؤية تمكنها من تحسس نبض العالم العربي، والتقاط إيقاع التغير الاجتماعي والثقافي والسياسي في بنيته، وجعل ذلك مرحلة إعداد أولية لدبلوماسيتها.

وتدرك تركيا أن المتغيرات الإقليمية تفرض عليها مراعاة عدم استغلال العلاقات بين التوازنات الدولية، والوضع الإقليمي في شكل يؤدي إلى استقطاب متبادل، وكذلك لفت أنظار الدول العربية إلى وضع تركيا الجديد في السياسة الدولية، وأنها لم تعد دولة محور/طرف لحسابات الدول الأخرى. وفي مسعاها هذا، تركز على تدعيم وتطوير العلاقات مع الدول

العربية كل على حدة، من خلال علاقات متنوعة كمًا وكيفًا مع توسيع ساحة المصالح المشتركة.

وتتطلع تركيا لأن تصبح دولة نموذجية في معطياتها السياسية والاقتصادية والثقافية في محيطها الإقليمي، وترى أن ما لديها من إمكانات جيوستراتيجية، واقتصادية، وحضارية يمنحها القوة التي تستطيع من خلالها التدفق نحو ذلك المحيط.

يتابع هذا البحث مدى استجابة حكومة حزب العدالة والتنمية للمتغيرات الإقليمية وكيف تفاعلت معها، وماهية الأدوار والوساطات التي مارستها في الأزمات الإقليمية التالية:

١. تطورات الأوضاع في العراق
2. الوساطة بين سوريا وإسرائيل
3. الأزمة الفلسطينية والحوار بين فتح وحماس
4. الأزمة اللبنانية
5. الملف النووي الإيراني
٦. الحرب الجورجية–الروسية في القوقاز

١– تطورات الأوضاع في العراق (٢٠٠٤-٢٠٠٧)

في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٤ عقد في أنقرة اجتماع طارئ برئاسة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الدكتور عبدالله غول، ووزير الدفاع (وجدي غونول Vecdi Gonul)، ورئيس أركان الجيش التركي الفريق أول (حلمي أوزكوك Hilmi Ozkok) وعدد من كبار المسئولين بينهم مستشار الاستخبارات الوطنية، تم فيه بحث التطورات الجارية في العراق إثر غزو القوات الامريكية لأراضيه وإسقاط النظام الحاكم، واستمر الاجتماع ثلاث ساعات ونصف. وأشارت مصادر وزارة الخارجية التركية بأن الوزارة أعدت الاجتماع بالتعاون مع وزارة الداخلية

والدوائر الأمنية والعسكرية والسياسية الأخرى، وأن جميع الأمور المتعلقة بسياسة تركيا تجاه العراق طرحت على بساط البحث. هذا ولخص وزير الخارجية عبد الله غول موقف تركيا تجاه العراق بقوله "نريد للعراق في هذه المرحلة أن يحمي وحدة أراضيه وأن يخرج من المشكلة التي يعانيها بأقل قدر ممكن من الخسائر والآلام، وأن يبقى في منأى من التمزق والتشتت، مسالما لنفسه ولجيرانه". وذكّر غول بأن تركيا هي أكثر الدول المجاورة تأثرا مما يجري في العراق وقال "إننا نتابع التطورات عن كثب. ونعيد حساب استعداداتنا بصورة دائمة تجاه كافة الاحتمالات والسيناريوهات، فلنا علاقات ومسائل تجارية، والخسائر البشرية التي نتعرض لها هناك معروفة لدى الجميع، لذلك نسعى إلى أن تعود الأوضاع الطبيعية إلى ربوع العراق"[٢].

أما بالنسبة للمواضيع التي بحثها الاجتماع الطارئ في أنقرة فيمكن جمعها في أربعة بنود رئيسة:

١- المشكلة الأمنية والانتخابات في العراق.
٢- الوضع القائم في كركوك والتطورات المحتملة.
٣- وجود حزب العمال الكردستاني الانفصالي ونشاطاته في العراق.
٤- اجتماعات الدول المجاورة للعراق التي يشترك فيها مجموعة الثمانية بالإضافة إلى الصين.

ويمكن القول بأن اجتماع القيادة التركية الأخير توصل إلى نتيجة أن أهم المشاكل التي يواجهها العراق في الوقت الحاضر هي المشكلة الأمنية، وأن هذه المشكلة تشكل عائقا أمام حل المشاكل الأخرى. ويرى المسئولون الأتراك أن الأمور في العراق لا تسير بصورة صحيحة أو سليمة من بينها الاستعدادات المتعلقة بالانتخابات التي من المقرر أن تجرى هناك في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٥، وأنه يجب وضع حد لعمليات الاختطاف والقتل التي يتعرض لها سائقو الشاحنات التركية وعمال ومهندسو الشركات التركية العاملة في العراق[٣].

في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت في العراق في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، التي أغضبت نتائجها المسؤولين الأتراك، صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأن تلك الانتخابات "غير ديمقراطية وغير عادلة" وحمل واشنطن مسؤولية ما قد يقع من اضطرابات وعنف بين التركمان والكرد في كركوك بناءً على نتائج تلك الانتخابات(٤).

وعقب ظهور نتائج الانتخابات العراقية، صدر بيان عن الخارجية التركية في ١٣ شباط ٢٠٠٥، أكد بأن "المشاركة الضعيفة لبعض المجموعات في الانتخابات وعدم تنظيم انتخابات في بعض المناطق فضلاً عن حدوث تلاعب في مناطق أخرى، خصوصا في كركوك، أدت كلها إلى نتائج غير متوازنة". وأشار البيان إلى أنه "من الأساس لأمن العملية السياسية في العراق تصحيح التمثيل غير العامل في إدارة البلاد" وقال البيان أيضاً: "أصبح من الواضح أن بعض العناصر في العراق حاولت التلاعب في هذه العملية التاريخية وحصلوا على مكاسب إضافية غير مبررة" في إشارة إلى الكرد. وأضاف البيان: "إن أنقرة تنتظر من السلطات العراقية دراسة معمقة للشكاوى التي تم تقديمها وتأكيد حدوث تجاوزات"(٥).

وفيما يتعلق بمسألة الفيدرالية ومشكلة كركوك، أوضحت تركيا موقفها من ذلك، وفي هذا الصدد صرح عبدالله غول نائب رئيس الوزراء التركي ووزير الخارجية معقباً على أخبار تتحدث عن "جهود الكرد في مجال إقامة دولة فيدرالية في العراق" قائلاً: "لقد وجهنا تحذيراً أثر التطورات الأخيرة في شمالي العراق ومناطق أخرى والتي قد تؤثر على وحدة العراق السياسية"(٦). وأضاف: " لقد حذت جميع دول المنطقة حذونا ... وإذا ما استمرت مثل هذه التطورات الخطيرة أخشى من أن يتحول العراق مجدداً إلى مركز آلام ومعاناة". وقد سبق للأتراك أن أثاروا بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي مسألة حجم مشاركة التركمان في المجلس وقالوا إن ذلك غير كافٍ(٧).

وقد عدّ المسؤولون العراقيون التصريحات التركية تدخلاً في شؤون بلادهم الداخلية، خاصة ما يتعلق بدعوة تركيا الدول المجاورة للعراق لأن يكون لها كلمتها بشأن مستقبل مدينة كركوك معتبرة أنها تشكل تهديداً محتملاً لأمن المنطقة. وهددت تركيا بتدويل ما أطلقت عليه (مشكلة مدينة كركوك) الواقعة شمالي العراق والتي يقيم فيها عرب وأكراد وتركمان بسبب الاحتكاكات والتوتر الأمني الذي شهدته المدينة. وصرح (عثمان قوروتورك Osman Kuruturk) مبعوث تركيا الخاص إلى العراق قائلاً: "إن كركوك هي المكان الأكثر احتمالاً لوقوع مواجهات عرقية في العراق، ولذا فإن كركوك ليست شأناً داخلياً عراقياً" "مشيراً إلى احتمالية حصول "آثار جدية محتملة على الدول المجاورة " وأضاف في حديث لشبكة (ان تي في NTV) التركية: "إننا مصممون على التأكد من أن ما يحصل في العراق ليس له أية آثار سلبية علينا، ومسألة كركوك تنطوي على مثل هذه المخاطر"[٨].

وعاد عبدالله غول وزير الخارجية التركي ليؤكد مجدداً في تصريح لصحيفة (حرييت) التركية في ٢٠ تموز عام ٢٠٠٤، أن مسألة كركوك لدى تركيا تأتي في الدرجة الأولى وكرر تهديداته بأن أي تغيير ديموغرافي يحدث في هذه المدينة فإن استقرار المنطقة سيكون في خطر، وقد تزامنت هذه التصريحات في وقت قرر وزراء خارجية دول الجوار للعراق عقد اجتماع لهم في القاهرة أواخر تموز ٢٠٠٤. وفي معرض إجابته على أسئلة مراسل الجريدة المذكورة قال غول: "أن مسألة كركوك مهمة وما قلناه بخصوص كركوك ليس كلاماً وإنما نعرف ماذا نفعل". وفيما يتعلق بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى قال غول: "لم يبق في العالم شيء اسمه قضية داخلية، ومثلما وفرت تركيا الحماية للكرد عندما كانوا يتعرضون للاضطهاد، واليوم إذا ما تعرض التركمان إلى الاضطهاد يجب توفير الحماية لهم، ويجب أن لا يفسر هذا على أنه تدخل تركي في الشؤون الداخلية للعراق. وبخصوص استياء تركيا من هذا الموضوع قال غول:

"تركيا مستاءة من تحول كركوك إلى بوسنة ثانية"، وأكد على أنه بحث موضوع استياء تركيا من مستقبل كركوك مع الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش خلال زيارته الأخيرة إلى تركيا في ٢٧ حزيران عام ٢٠٠٤. وأضاف غول أن "الرئيس بوش يفكر مثلنا أيضاً!!"[٩].

وقد أوضح رجب طيب أردوغان موقف بلاده الرسمي من مسألة كركوك في مقابلة خاصة معه بثتها قناة الجزيرة ضمن برنامج (حوار مفتوح) في ٢٤ شباط ٢٠٠٧ قائلاً: "أولا كركوك لا يمكن ولا يجب أن تكون تحت سيادة قومية واحدة، كركوك عراق مصغر وبالتالي فهي لكل العراقيين، هناك البعض يحاول تغيير التركيبة السكانية لكركوك، أكراد العراق المواطنون هناك يحاولون تغيير تلك التركيبة وهذا موضوع معروف للجميع الآن ومحاولة نفيهم لن تفيد لأن الكل يعرف ومتأكد بالدليل أنهم يحاولون تغيير التركيبة السكانية لكركوك وبالتالي هناك توازن حساس ومهم في كركوك بالنسبة للتركيبة القومية" مؤكدا أنه "يجب على الحكومة في بغداد أن تكون متيقظة لهذه الموازين وأن لا تسمح لأي توتر في كركوك يمكن أن يهدد الأمن في العراق ككل". كما أشار أردوغان إلى أن "كركوك يجب أن يكون لها موقع وموضع خاص كمدينة وأن يسجل ذلك في الدستور العراقي وأن تكون جميع ثروات كركوك لجميع العراقيين، يعني هناك من يقول أننا سنذهب إلى استفتاء في نهاية العام وبالتالي سيحسم أمر كركوك هذا أمر غير مقبول هذا سيكون له مشاكل كثيرة إذا كنتم تريدون استفتاء فلا يجب أن يكون الاستفتاء حكرا على كركوك، يجب على كل العراقيين أن يشاركوا في هذا الاستفتاء، كل العراقيين يحددون مصير كركوك، أنا أقول ذلك بصفتي صديق وجار وليس بصفة أحد لديه حسابات أو مصالح أو أطماع في كركوك ولكن غيري الذين يتحدثون عن كركوك هم الذين لديهم حسابات ومصالح في كركوك يتحدثون من خلالها أما أنا فأتحدث كصديق.. كصديق يؤمن بوحدة أراضي العراق وسيادة العراق السياسية بدون تحقيق

هذين الشرطين لا يمكن تحقيق السلام والمصالحة في العراق، يجب علينا أن نحقق هذا الشرط لا يمكن قبول أن يكون هناك سيادة لقومية على قومية أخرى في العراق، لا يمكن أن نقبل أن تكون هناك سيادة لطائفة على طائفة أخرى في العراق، جميع ثروات العراق يجب أن توزع على جميع العراق وأن يسجل هذا في الدستور العراقي" وأضاف: "نحن نريد هذا، وأنا أتحدث هنا بصفتي رئيس وزراء دولة تريد هذه الأمور، نحن نريد السلام في العراق والأخوة للعراقيين ونحن نقدم كل ما بوسعنا من مساعدات كإرسال الغذاء والدواء والماء والخبز وكل شيء.. كل شيء نرسله من هنا نبعث أيضا بمواد الإنشاء والبناء ولكن مع ذلك فإن تركيا هي ثاني أكثر دولة فقدت أفرادا ومواطنين لها في العراق، نحن لسنا من دول التحالف لسنا في التحالف ولكن الكثير من مواطنينا قتلوا وهم سائقو شاحنات أو عمال أتراك يعملون في العراق أو سائقين ينقلون النفط إلى العراق نحن نريد السلام والأمن للعراق فقط"(١٠).

٢- الوساطة بين سوريا وإسرائيل (٢٠٠٨-)

حققت تركيا نجاحا دبلوماسيا مهماً في السياسة الخارجية مع إعلان الرئيس السوري بشار الأسد موافقة إسرائيل على الانسحاب الكامل من الجولان مقابل السلام، والاهم أن ذلك تم عبر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان.

وما كان لتركيا أن تقوم بادوار مماثلة بين سوريا وإسرائيل أو بين الفلسطينيين وإسرائيل لولا وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة الذي طور علاقات جيدة مع كل من سوريا والفلسطينيين بما فيهم حركة حماس، أي أن الدور التركي كان في اتجاه تطبيع العلاقات بين إسرائيل ومحيطها الإقليمي على قاعدة الأرض مقابل السلام، في حين أن قوى متعددة في المنطقة

ترفض أي اعتراف بوجود إسرائيل وتشريع وجودها في المنطقة. ومن هنا يكتسب بقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة في تركيا أهمية للاتجاهات والقوى الساعية لتسويات بين العرب وإسرائيل.

الغريب في الأمر أن الوساطة التركية تعلن عن نفسها رسميا في خضم وضع قاتم جداً في المنطقة وفي ظل التهديدات الأمريكية والإسرائيلية لضرب إيران وحزب الله في لبنان وحماس في قطاع غزة. وهذا يطرح تساؤلات وشكوكاً أكثر مما يطرح أمالاً في أن يكون استعداد إسرائيل للسلام مجرد مناورة لان السلام مع سوريا لا يمكن أن يكون معزولا عن مصير باقي الملفات التي لدمشق دور فيها من حماس وإيران والعراق ولبنان وبالتالي هل يمكن لسوريا أن توقع اتفاق سلام مع إسرائيل فيما تستمر بدعم هذه الأطراف؟ وهل يمكن لسوريا أن تنفرد بالسلام مع إسرائيل على حساب علاقاتها مع إيران وحزب الله؟

هذه الأسئلة تطرح تحديات أمام الوساطة التركية واستمرارها في المستقبل بحيث على تركيا أن تدرك أن العملية معقدة جداً وأن تقارب الموضوع بهدوء ومن دون ضغط لتحقيق إنجاز سريع قد يرتد سلباً على الوضع في المنطقة وعلى دور تركيا.

ولعل جانبا من المبادرة التركية ارتبط بعاملين[١١]:

الأول: تغير الإدارة الأمريكية وانتهاء عهد بوش وتسنم باراك أوباما رئاسة تلك الإدارة، وهو ما أكده الرئيس السوري بشار الأسد من أن أية مفاوضات مباشرة مع إسرائيل لن تكون في ظل إدارة بوش الحالية.

والثاني: هو بقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة في تركيا وانتظار قرار المحكمة الدستورية بشأن حظر الحزب أم لا.

هذا العامل يطرح تساؤلا حول صلة التطور المتعلق بالوساطة بتقوية وضع حزب العدالة والتنمية محليا ودوليا خصوصا وأن الوضع الداخلي في

تركيا لم يعد داخليا بالمعنى الحرفي بل هو أمر بات يهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

جاءت الوساطة التركية على خلفية الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى دمشق في ٢٦ نيسان ٢٠٠٨ للمشاركة في المنتدى الاقتصادي السوري، حيث التقى الرئيس بشار الأسد ورئيس الوزراء السوري محمد ناجي عطري، وناقش على مدى يومين العلاقات بين البلدين في كافة المجالات وخصوصاً الاقتصادية منها، فضلاً عن الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل. وجاءت هذه المباحثات بعد ورود تقارير تحدثت عن أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت بعث برسالة إلى الرئيس السوري عبر فيها ضمنًا عن استعداد إسرائيل للانسحاب من الجولان مقابل إقامة سلام دائم مع سوريا. وأكدت دمشق وصول رسالة إسرائيلية بهذا المعنى. لكن الجانب الإسرائيلي التزم الصمت حتى الآن ولم يَصدر أي تعليق من مكتب أولمرت ينفي أو يؤكد صحة ذلك(١٢).

وأكد أردوغان أن بلاده "تلعب دور الوسيط بين سورية وإسرائيل بهدف التوصل إلى سلام في المنطقة". وأضاف: "إن تركيا ستحاول إعادة إطلاق المفاوضات على مستوى منخفض وذلك بهدف التوصل يوما إلى جمع قادة الدول". وأشار أردوغان إلى ان "سورية وإسرائيل طلبتا من تركيا بذل هذا النوع من الجهد والوساطة". وأضاف قائلا: "أعتقد أن دبلوماسيتنا المتعلقة بالسلام، ستقدم، إن شاء الله، إسهاما إيجابيا للسلام في العراق وبين سوريا وإسرائيل وبين إسرائيل والفلسطينيين".

ومن جهته، كان الرئيس بشار الأسد قد صرح في مقابلة مع صحيفة الوطن القطرية، نشرت مقتطفات منها يوم ٢٠٠٨/٤/٢٤، إن رئيس الوزراء التركي أبلغه استعداد إسرائيل للانسحاب من هضبة الجولان مقابل توقيع اتفاق للسلام مع سورية(١٣).

وفي آخر تطورات الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل، أكد الرئيس السوري بشار الأسد في ٢٠٠٨/١٢/٢٢ أن بلاده قد تدخل في مفاوضات سلام مباشرة مع إسرائيل على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي. واعتبر الأسد خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الكرواتي ستيبان ميسيتش الذي بدأ بزيارة رسمية لسوريا في ٢٠٠٨/١٢/٢١ انه "من الطبيعي أن تنتقل (سوريا وإسرائيل) في مرحلة لاحقة لمرحلة المفاوضات المباشرة" لأنه "لا يمكن أن نحقق السلام من خلال المفاوضات غير المباشرة فقط". وأضاف "شبهت هذه العملية بعملية بناء، نبني الأساسات المتينة ومن ثم نبني البناء وليس العكس. ما نقوم به في المفاوضات غير المباشرة هو وضع أساس لهذا البناء الكبير. إذا كان هذا الأساس ناجحاً فإن المفاوضات المباشرة ستكون هي مرحلة ناجحة ومن ثم بشكل طبيعي يتحقق السلام"[١٤].

وفي اليوم نفسه التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي (ايهود اولمرت) في أنقرة نظيره التركي رجب طيب أردوغان لإجراء مباحثات تتمحور حول مفاوضات السلام غير المباشرة التي جرت بين سوريا وإسرائيل. وكان مفاوضون سوريون وإسرائيليون قد التقوا أربع مرات منذ أيار ٢٠٠٨ عبر دبلوماسيين أتراك في اسطنبول، دون التوصل إلى نتائج ملموسة. وكان من المقرر إجراء جولة خامسة في ١٨ أيلول ٢٠٠٨ إلا أنها أجلت بطلب من إسرائيل[١٥].

٣- تركيا والأزمة الداخلية الفلسطينية

١. مع بداية تطور الأزمة الداخلية الفلسطينية في أواخر كانون الأول عام ٢٠٠٦ بين منظمة فتح وحركة حماس، أعربت تركيا عن قلقها الشديد من تصاعد هذه الأزمة، وأكد وزير الخارجية التركي عبد الله غول في ٢٠ الشهر نفسه قلق بلاده من تطورات الأوضاع الفلسطينية مشددا على أهمية وضع حد للأزمة وتماسك الجبهة الداخلية الفلسطينية في مواجهة

مختلف التحديات. وذكرت وسائل الإعلام التركية أن غول تناول خلال اتصال هاتفي أجراه مع رئيس الوزراء الفلسطيني المقال إسماعيل هنية تأزم الوضع في قطاع غزة بسبب الصدامات الداخلية داعيا إلى إنهائها بشكل فوري والعودة بسرعة إلى طاولة المفاوضات من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية مشيرا إلى أن تشكيل مثل هذه الحكومة سوف "يسهم في رفع الحظر الدولي المفروض على فلسطين". من جهته أكد هنية رغبته الأكيدة في الابتعاد عن مثل هذه النزاعات وتشكيل حكومة ائتلافية موحدة كما شدد على أن المسؤولين الفلسطينيين يبذلون كل جهدهم للحيلولة دون وقوع حرب أهلية في بلادهم(١٦).

وفيما يتعلق بمسألة الأسير الإسرائيلي لدى حركة حماس، بدأت الحكومة الفلسطينية وإسرائيل بإجراء اتصالات مع الحكومة التركية للتوسّط في حل الأزمة. وأجرى الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس حكومته إسماعيل هنية ونظيره الإسرائيلي إيهود أولمرت اتصالات هاتفية مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بهذا الصدد. وطلب عباس في اتصاله من الجانب التركي المساعدة في حل تلك الأزمة مؤكّداً أن الإدارة الفلسطينية تقوم بالمستطاع في سبيل العثور على الجندي الإسرائيلي الأسير وأنهم قد وجّهوا نداءات إلى الشعب الفلسطيني في هذا الخصوص. وأكّد أردوغان بدوره للرئيس الفلسطيني أهمية العثور على ذلك الجندي واستعداد تركيا للمساهمة في تهدئة الأزمة. ومن جهة أخرى أتصل رئيس الحكومة الإسرائيلي العنصري ايهود اولمرت هاتفيا بأردوغان طالباً من الجانب التركي المساهمة في حل الأزمة. ودعا أردوغان الجانب الإسرائيلي إلى ضبط النفس والاعتدال ووعدهم بأن تبذل تركيا قصارى جهدها لحل هذه الأزمة. وبعد اتصاله مع اولمرت اتصل أردوغان مع رئيس الحكومة الفلسطينية آنذاك إسماعيل هنية هاتفياً وحثه على بذل حكومته مجهودات للعثور على الجندي الإسرائيلي الأسير. كما عبّر أردوغان عن قلق الشعب

التركي من القصف الذي يتعرض له قطاع غزّة . ثم أجرى أردوغان اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الأمريكي جورج بوش وتداول معه الأحداث الأخيرة الجارية على الساحة الفلسطينية – الإسرائيلية. وقال أردوغان انه لا يفهم كيف تعتقل (اسرائيل) ٨ وزراء وقرابة ٥٠ نائباً برلمانياً مشدداً على أن الاعتقال مخالف لكافة الأعراف الدولية ومواثيق الأمم المتحدة. ولفت أردوغان إلى انه أجرى اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء اسماعيل هنية ونظيره الإسرائيلي أولمرت بهذا الشأن وأضاف ان جهود تركيا ستتواصل بهذا الصدد(١٧).

٢. وفي ٢٠٠٧/٧/٢٥، وعقب فوز حزبه في انتخابات تموز عام ٢٠٠٧، أبدى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان استعداد حكومته للتوسط بين حركتي فتح وحماس لإنهاء الخلافات الفلسطينية الداخلية فور انتهاء حزبه من تشكيل الحكومة الجديدة. جاء هذا خلال اتصال هاتفي بين أردوغان ورئيس وزراء الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية حيث هنأه الأخير بفوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات النيابية الأخيرة في تركيا. وقال بيان صدر عن مكتب هنية أن أردوغان شكر هنية على اتصاله، مؤكدا له "إننا سنواصل تأييدنا لقضيتكم العادلة ونحن ندعم قيام دولة فلسطينية تعيد لشعبكم حقوقه المشروعة وهذا هو الأساس لتحقيق العدل والسلام في الشرق الأوسط". وأضاف أردوغان وفق البيان "إننا نتألم لرؤية نزيف الدم بين الإخوة الفلسطينيين، وأن هذا الانقسام يضعف مواقفكم ويضر بمصلحة الشعب والقضية وأن استمرار هذا الخلاف سيؤثر سلبيا على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة"، داعيا جميع الأطراف لتجنب الخطوات التي لها انعكاسات سلبية على مستقبل القضية الفلسطينية". وقال لهنية "نحن في تركيا جاهزون للتحرك من أجل رأب الصدع وإعادة الوحدة إلى صفوفكم بعد أن ننتهي من تشكيل

الحكومة في الأسابيع القادمة وسنكون سعداء إذا نجحنا في تحقيق المصالحة بينكم وعودة الوفاق إلى صفوفكم".

٣. من جهته رحب هنية بالموقف التركي وهنأ أردوغان بفوز حزب العدالة والتنمية، معتبرا أنه "انتصار للديمقراطية وانحياز حقيقي للإسلام أبداه الشعب التركي وتعبير عن اصطفافه حول كل معاني الخير والحق والعدالة"[١٨].

٤. تركيا والأزمة اللبنانية: (٢٠٠٧-٢٠٠٧)

حرصت تركيا في سياستها تجاه لبنان وتعقيدات الأوضاع فيها خصوصا بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، على توطيد علاقاتها مع لبنان ومحاولة المساهمة في حل الأزمة الداخلية اللبنانية.

في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري أدانت الحكومة التركية مقتل الحريري ووصفته بأنه "هجوم إرهابي".. وقال وزير العدل (جميل جيجك Cemil Cicik) عقب اجتماع للحكومة التركية أن "تركيا تدين بشدة هذا الحادث وتعرب عن حزنها العميق لمقتل الحريري"[١٩].

وفي ٧ حزيران عام ٢٠٠٦ صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خلال مؤتمر صحافي مشترك عقده مع نظيره اللبناني فؤاد السنيورة الذي زار أنقرة على رأس وفد وزاري واقتصادي لحضور المنتدى الاقتصادي التركي – العربي الذي عقد في اسطنبول، "عقدنا اجتماعاً على انفراد وكان شاملاً ومثمراً ومفيداً، فالعلاقات الثنائية التي بدأناها مع الرئيس الراحل رفيق الحريري تتطور يوما بعد يوم. وفي العام الماضي كان حجم التبادل التجاري ٣٢٠ مليون دولار وهذا الرقم غير كاف ونحن مستعدون لدفع هذا الرقم إلى أعلى لأن قدرتنا الكاملة تتطلب مستويات أعلى في تجارتنا". واعتبر أردوغان أن "استقرار لبنان وأمنه أساسيان في استقرار الشرق الأوسط وأمنه،

لذلك نعلق أهمية كبيرة على استقرار لبنان، ونحن كدول المنطقة تقع علينا مسؤوليات كبيرة حول هذا الموضوع. وللوصول إلى حل في منطقة الشرق الأوسط، فإن تركيا قامت بمسؤولياتها حتى الآن وستستمر في ذلك مستقبلاً، فعلت ذلك مع صديقها الحميم الرئيس الشهيد رفيق الحريري الذي اغتيل العام الماضي، ونحن نريد أن يكشف النقاب عن هذا الاغتيال المؤسف. وأنا عرضت آرائي حول هذا الموضوع للرئيس السنيورة ومؤمن تماماً بأن كشف النقاب عن اغتيال الرئيس الحريري سيمنع التوقعات السلبية في المستقبل. وأنا أنقل إلى زعماء العالم في مختلف لقاءاتنا حساسية هذا الموضوع". وقال أردوغان: "أما على صعيد العلاقات اللبنانية–السورية والعلاقات الإسرائيلية– الفلسطينية، فنحن في تركيا نخطو خطوات مهمة، وما سنقوم به في المستقبل يساعد على بسط الأمن والاستقرار والرفاهية في المنطقة ككل، ونحن ندرك مسؤوليتنا في هذا المجال. إن مشاكل لبنان لا بد أن تحل داخل لبنان عن طريق الحوار، ولذلك نؤيد الحوار الذي بدأ في شهر آذار الماضي ونتمنى له نتائج إيجابية في المستقبل"(٢٠).

أما السنيورة فقال: "إن الزيارة أعادتني سنتين إلى الوراء عندما أتيت إلى أنقره واجتمعت مع الرئيس أردوغان، بصحبة الرئيس الراحل الشهيد رفيق الحريري الذي، كما ذكر الرئيس أردوغان، تعد قضيته قضية أساسية لدينا في لبنان ولدى جميع أصدقائه ومحبيه في العالم ولدى الدول الشقيقة والصديقة في العالم، لأنها تود أن تعرف الحقيقة ومن اغتال الرئيس الشهيد، وبالتالي هذا يؤسس لمزيد من الاستقرار في لبنان". وأضاف السنيورة: "تطرقنا إلى قضايا تتعلق بلبنان وأخرى تتعلق بالمنطقة وأهمية دعم الاستقرار في لبنان ودعم الحوار بين اللبنانيين، والذي يتقدم كل مرة إلى الأمام، ونأمل بأن تسهم عمليات الدعم التي يتلقاها لبنان من أشقائه وأصدقائه في التقدم على صعيد معالجة جميع المسائل التي يجرى بحثها على طاولة الحوار، وهذا أمر جيد ومفيد"(٢١).

وفيما يتعلق بالموقف التركي من الحرب عالتي شنتها إسرائيل على لبنان في تموز ٢٠٠٦، فقد ظهر في وجهين متناقضين، وجه شعبي انضم إلى موجة الدعم الشعبي في المنطقة للمقاومة اللبنانية، فعمد أتراك كثيرون إلى التبرع بالدم وبيعه وتخصيص عائداته لدعم ضحايا الحرب، ووجه آخر، رسمي حكومي ضعيف، سعى إلى المزايدة على مواقف رسمية عربية ووجه إليها الانتقاد لعدم تحركها لدعم لبنان ورفع الظلم عنه. فقد التزمت الحكومة التركية الصمت في الأيام الثلاثة الأولى للحرب بحجة انشغالها في افتتاح خط باكو – جيهان النفطي، وانتظرت حتى تشكلت مواقف الدول الأوروبية وواشنطن، وبعدها خرج بيان عن الخارجية التركية طالب الطرفين بوقف النار وإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين الأسيرين. ومن ثم التزمت الخارجية الصمت أسوة بمواقف دول غربية – وربما عربية أيضا – وأغمضت عينيها عن الفظائع التي قام بها الجيش الإسرائيلي في لبنان بحق الأطفال والنساء والأبرياء والبنية التحتية التي دمرت، من دون إصدار أي بيان أو انتقاد الهجمات الإسرائيلية ولو حتى على الصعيد الإنساني، وانتظرت حوالي أسبوعين حتى وقعت مجزرة قانا الثانية في ٢٠٠٦/٦/٣٠ فانطلق بيان من الخارجية يندد بشدة بالمجزرة، من دون أن يكون لمن سقطوا قبل ذلك من أطفال ونساء وأبرياء، تجاوز عددهم حتى ذلك الحين الأربعمائة وخمسين قتيلاً، أي تأثير على موقف الخارجية التركية، علماً بأن بيان قانا جاء أيضاً متزامناً مع انتقادات أوروبية حادة لإسرائيل وليس قبلها[٢٢].

وفي ٣ كانون الثاني ٢٠٠٧ قام رئيس الوزراء التركي بزيارة رسمية للبنان، وقال في مؤتمر صحفي عقده مع نظيره السنيورة في ختام مباحثاتهما: "إن تركيا تعلق أهمية قصوى على الوحدة السياسية في لبنان". وأكد أن "قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١[*] ينفذ حتى الآن بشكل جيد، وان تركيا تعلق أهمية قصوى على الوحدة السياسية في لبنان وعلى السلم

الداخلي فيه، ولا بد من إيلاء المصالح الوطنية اللبنانية أهمية قصوى للوصول إلى حل في اقرب وقت ممكن". وقال أردوغان: "لا بد من تحرك كل الأطراف والدول في المنطقة لحل المشكلة القائمة في لبنان حاليا على قاعدة الحوار، مشيرا إلى أن زيارته إلى لبنان ستلعب دورا مهما في تطوير العلاقات اللبنانية- التركية على الأصعدة السياسية والعسكرية والثقافية والتجارية" وأضاف: "ان تركيا تؤيد وضع مزارع شبعا التي تحتلها إسرائيل في جنوب لبنان تحت وصاية الأمم المتحدة، مشيرا إلى أن تركيا أجرت اتصالات مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة والأمم المتحدة للتوصل إلى حل بهذا الشأن، موضحا أن وجهات النظر حول هذه القضية متطابقة". بدوره، قال رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة: "إن الحكومة اللبنانية مستعدة لمناقشة كل الأمور المتعلقة بتشكيل المحكمة الدولية في جريمة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري ولكن ليس على أساس تفريغ المحكمة من مضمونها وأشار السنيورة إلى أن تركيا يمكنها لعب دور في مساعدة لبنان نظرا لعلاقاتها الوطيدة بلبنان والعالم العربي ودول المنطقة"[٢٣].

٥. تركيا والملف النووي الإيراني (٢٠٠٥- ٢٠٠٦)

في أعقاب فوز (محمود أحمدي نجاد) في الانتخابات الرئاسية التي جرت في إيران في حزيران ٢٠٠٥، هنأ رئيس الوزراء التركي أردوغان الرئيس نجاد وأشار إلى أن تركيا ترغب في تطوير علاقاتها الثنائية مع إيران، مؤكداً أن "تحسين العلاقات مع دول الجوار يعد من الأولويات بالنسبة لتركيا"[٢٤].

ثم أعلن وزير الخارجية الإيراني (منوشهر متقي) في آب عام ٢٠٠٥ بأن إيران تتعاون مع جارتها تركيا ضد ما وصفه بـ "الإرهاب" وأن هذا التعاون سوف يستمر في المستقبل. وفي كانون الأول من العام نفسه قام

متقي بزيارة رسمية لأنقرة بحث خلالها مع نظيره التركي عبدالله غول تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين(٢٥).

وفي شباط عام ٢٠٠٦ دخلت كل من تركيا وإيران في تعاون ثنائي مشترك لمكافحة ما يعرف بـ"الإرهاب" حيث وقع الطرفان مذكرة تفاهم بهذا الخصوص. وطبقاً لهذه المذكرة، فإن إيران ستتصدى لعناصر حزب العمال الكردستاني التركي P.K.K في أراضيها في مقابل قيام أنقرة بمكافحة عناصر مجاهدي خلق الإيرانية في أراضيها، وهي منظمة إيرانية معارضة تتخذ من العراق مقراً لها. وقد أكد نائب وزير الداخلية الإيراني (صباح الدين هاربت) للسلطات التركية قائلاً: "أستطيع أن أؤكد بأننا متفقين تماماً فيما يتعلق بتعاوننا الوثيق والكامل ضد حزب العمال الكردستاني ونقاتل سوياً ضد نشاطات هذا الحزب في المنطقة"(٢٦).

إذا كانت مسألة مكافحة حزب العمال الكردستاني محل اتفاق وتعاون بين البلدين، فإن برنامج إيران النووي لم يكن كذلك، فهو يمثل مصدر قلق كبير بالنسبة لتركيا؛ فالمؤسسة العسكرية التركية وحكومة حزب العدالة والتنمية لا يدعمان طموحات إيران النووية ويشككان في النوايا الإيرانية فيما يتعلق باستخدام هذا البرنامج للأغراض السلمية. وقد صرح المسؤولون الأتراك في مناسباتٍ عدة أنهم يدعمون الاستخدام السلمي للطاقة النووية وأن وجود أي أسلحة نووية في المنطقة يعد تهديدا مباشراً لأمنهم القومي. وفي هذا الصدد صرح وزير الخارجية التركي عبد الله غول أمام المجلس الوطني التركي الكبير في منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٥ قائلاً: "إن تركيا تدعم استخدام إيران للطاقة النووية للأغراض السلمية" وأضاف: "يتوجب على القيادة الإيرانية أن تراعي بوضوح شعور وقناعة المجتمع الدولي في هذا المجال" مؤكداً أن بلاده "تعد وجود الأسلحة النووية وتكاثرها في [المنطقة] تهديداً أمنياً جدياً"(٢٧). كما استنكر رئيس الوزراء التركي أردوغان تصريحات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد المثيرة للجدل والمتعلقة بما وصفه

"وجوب محو إسرائيل من الخارطة" في آذار ٢٠٠٦، وقال: "أنا لا أجد أن هذه التصريحات ملائمة. نحن لا نتوافق مع هذه المقاربات". ومن جهته أكد رئيس قسم التخطيط والعمليات في هيئة الأركان التركية الجنرال التركي (حلمي أكين زورلو Hilmi Akin Zorlu) بأن "تركيا لا تريد أية دولة في منطقتها تمتلك الأسلحة النووية"[٢٨].

إن سياسة تركيا إزاء مساعي إيران لامتلاك قدرات نووية ترتبط بعدد من العوامل التي تحدد وترسم معالمها، يمكن الإشارة إلى أهمها كما يلي[٢٩]:

أ. ثمة توازن عسكري إقليمي بين الدولتين لن تسمح تركيا باختلاله إلى الحد الذي قد لا يمكّن نمط تحالفات تركيا مع الولايات المتحدة وإسرائيل، أو كعضو في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) من تعويضه.

ب. ليس ثمة مصلحة لتركيا قد تترتب على امتلاك إيران لقدرات نووية، لاسيما وأن معارضة المساعي الإيرانية لا تتوقف عند حد المعارضة الغربية، الأوروبية منها والأمريكية، وإنما يرفض الوضع الإقليمي الخطوات الإيرانية في هذا السبيل، داعياً خصوصاً في شقه العربي إلى إخلاء عموم منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، الأمر الذي يدفع بعدم عقلانية مساندة إيران في مواجهتها مع الغرب.

ج. على الرغم مما طرأ من مساحات تلاقي تركي إيراني، فإن ثمة ملفات عدة تشهد افتراق السياسات التركية والإيرانية بشكل كبير، لعل أهم هذه الملفات هو المتعلق بسياسات الدولتين إزاء العراق، فبينما تعمل إيران على إخضاع العراق لنفوذها عبر حلفائها من سياسيي العراق "الجدد"، فإن تركيا تخشى من تنامي هذا النفوذ، لاسيما أنها ترى في العراق عامل توازن بينها وبين إيران.

وبناءً على ذلك، فإن تركيا تنتهج منهجاً وسطاً مؤداه أنها مع الجميع، وفي الوقت نفسه لها محاذيرها أيضاً إزاء الجميع، فهي ليست مع الولايات المتحدة بشكل كامل وليست ضدها أيضاً، وكذا بالنسبة إلى إيران فهي تدعم

مساعي إيران لامتلاك تكنولوجيا نووية "مدنية" متقدمة تسعى هي الأخرى أي تركيا لبلوغها، وفي الوقت نفسه ترفض أي توجّه إيراني لامتلاك تكنولوجيا نووية عسكرية.

٦. تركيا والحرب الجورجية الروسية في القوقاز (أب ٢٠٠٨)

من الواضح أن تركيا –العضو في حلف شمال الأطلسي– وقفت خلال الحرب الجورجية–الروسية التي اندلعت في آب ٢٠٠٨، في مواجهة أصعب أزمة سياسية خارجية في تعاملها مع طرفي الصراع الروسي الجورجي من جهة، والتوتر الروسي الأميركي من جهة أخرى. ولعل هذه الصعوبة كانت المحرك الأكبر للجهود والتحركات الدبلوماسية المكثفة التي قامت بها تركيا علها تسهم في احتواء تداعيات أزمة متصاعدة في منطقة القوقاز تدرك أنقرة جيدا أنها ستؤثر بشكل مباشر على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة.. تداعيات قد ترغمها في النهاية على الانحياز إلى طرف ما.

وهذا أكثر ما كانت تخشاه تركيا وحاولت تجنبه قدر الإمكان لأن لها مع كل طرف مصالح استراتيجية لضمان استمرار نفوذها ودورها كدولة حياد وثقة في المنطقة.

تحركت القوات الجورجية في ليلة السابع والثامن من آب ٢٠٠٨ لفرض سيطرتها على مقاطعة أوسيتيا الجنوبية، التي تتمتع بحق الحكم الذاتي منذ العهد السوفياتي. ففي الوقت الذي كان العالم يراقب العرض الصيني المذهل في افتتاح الألعاب الأولمبية، نجحت دبابات الجيش الجورجي، تحت غطاء من القصف الجوي وباستخدام كثيف للنيران، في احتلال العاصمة الأوسيتية تسخينفالي. أوقعت القوات الجورجية في طريقها دمارا واسعا بالقرى الأوسيتية وبعاصمة المقاطعة، مما أدى إلى فرار عشرات الآلاف نحو الحدود مع روسيا وإلى أوسيتيا الشمالية. ولم تتردد القوات الجورجية في توجيه سلاحها نحو القوات الروسية المرابطة في أوسيتيا كقوات حفظ سلام،

موقعة عددا من القتلى. خلال ساعات قليلة، اجتمع الرئيس الروسي ميدفيديف بمجلس الأمن القومي الروسي وأعطى أوامره للقوات الروسية الخاصة ولفرقة المدرعات المتمركزة في القوقاز الروسي لوضع حد للهجوم الجورجي واستعادة الأمن في العاصمة الأوسيتية. لم تستمر السيطرة الجورجية على أوسيتيا أكثر من يوم واحد، ولكن الجيش الروسي لم يكتف بطرد الجورجيين، بل عمل خلال الأيام القليلة التالية على تدمير القدرات العسكرية الجورجية كلية: وحدات وقواعد إمداد، مطارات، موانئ، ومراكز رادار. وقد نجم عن الهجوم الروسي انهيار شامل في الجيش الجورجي، الذي عملت الولايات المتحدة على تدريبه وإعادة بنائه في السنوات الأربع الماضية. ثم أُرسلت تعزيزات روسية أخرى إلى أبخازيا، المقاطعة الأخرى ذات الحكم الذاتي، التي طالبت بدورها بالاستقلال عن جورجيا. وقد ساعد رد الفعل الروسي المتصاعد على المغامرة الجورجية والتعزيزات الروسية العسكرية في أن تنجح أبخازيا في طرد القوات الجورجية نهائيا من المنطقة الحدودية. من جهة أخرى، تدفق الآلاف من المتطوعين الأوسيتيين الشماليين، بتشجيع روسي، نحو أوسيتيا الجنوبية، لتقديم العون والحماية لأشقائهم(٣٠).

أطلقت الأزمة تحركا دبلوماسيا واسع النطاق، لا سيما في أوروبا. وقد نجح الرئيس الفرنسي ساركوزي، الذي تقود بلاده الاتحاد الأوروبي في هذه الفترة، في إقناع القيادة الروسية بقبول اتفاق لوقف إطلاق النار والحيلولة دون تفاقم الأزمة. ولكن الرئيس الروسي لم يوقع على الاتفاق، انتظارا لتوقيع الحكومة الجورجية عليه قبل ذلك. وكان مثيرا للاهتمام أن ساكاشفيلي وقع على الاتفاق، بعد أسبوع من اندلاع الأزمة، بحضور وطلب من وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس، مما أشار إلى قبول واشنطن للأمر الواقع الاتفاق، الذي جاءت صياغته أقرب لوجهة نظر موسكو، تحدث عن روسيا ليس كطرف في الحرب، بل كحافظ للسلام، وأعطى القوات الروسية الحق

في الوجود في مقاطعتي أوسيتيا وأبخازيا وفي التعامل مع مصادر التوتر خارجهما. وقد فسر الروس الاتفاق بالتالي بأنه لا يحدد جدولا زمنيا للانسحاب من جورجيا. والواضح أن تباطؤ موسكو في سحب قواتها من الأراضي الجورجية يقصد به إجبار الحكومة الجورجية على بدء تفاوض مع حكومتي أوسيتيا وأبخازيا، وهو ما يعني بالضرورة التفاوض حول مستقبل المقاطعتين المنشقتين[٣١].

حاولت تركيا، ولعلمها بخطورة الموقف وأيضا صعوبة الخيار والاختبار الإقليمي الجديد الذي وجدت نفسها فيه، أن تثبت حياديتها أمام أطراف الصراع من جهة، وتكثيف دبلوماسيتها الوقائية من جهة أخرى، فكان لها أن طرحت مشروعا يدعو إلى تشكيل حلف متعدد الأطراف والأقطاب للتعاون والشراكة والأمن في منطقة القوقاز.

لقد راهنت تركيا على أن هذا المشروع قد يسهم في تقليص تأثيرات المواجهة الروسية مع الغرب على مصالحها الإستراتيجية بالدرجة الأولى، بينما هدفت في الوقت نفسه إلى تجميع دول الجوار الإقليمي تحت مظلة التفاهم، ووضع التصورات المشتركة من أجل حفظ الاستقرار في المنطقة عموما.

أضحت تركيا في دوامة الصراع الجورجي- الروسي واقعة في خضم أزمة إقليمية قلصت الخيارات أمامها. فهي من جهة مرتبطة مع جورجيا - جارتها من الغرب- بعلاقات خاصة جدا، إذ إلى جانب تضامن تركيا التاريخي والثقافي والعاطفي مع جورجيا حيث تعيش جالية أبخازية من أصول تركية مسلمة قوية وواسعة، فإن جورجيا هي المكان الذي يمر منه أنبوب النفط الأذري الواصل إلى ميناء جيهان التركي، عدا أن ممر خط الحديد الذي سيربط تركيا بأذربيجان سيكون عبرها أيضا. وعليه فإن أنقرة ترى أن هذه العلاقة تشكل عنصر توازن مهم في دعم علاقاتها بدول القوقاز. ومن جهة أخرى فعلاقات تركيا مع روسيا - رغم التنافس المكتوم

بينهما على القوقاز – تدخل في حسابات خاصة وصعبة، لأن روسيا تعتبر مورّد الغاز الأول لتركيا التي تستورد منها نحو ٧٠% من حاجاتها، عدا الحجم التجاري بين البلدين الذي يزيد عن ٣٥ مليار دولار. وبالتالي فإن مصالح تركيا الاقتصادية والتجارية تحتم عليها الحفاظ على هذه العلاقات والتعاون، خصوصا أنه لا يوجد أمامها في الوقت الحالي أي بديل جدي لإدمانها على غاز روسيا(٣٢).

وعند هذه النقطة تدخلت الولايات المتحدة الحليف القوي لتركيا في المنطقة وحلف الناتو لكي تحاول إقناع أنقرة بالوقوف معها في هذه الأزمة بوعود براقة تهدف إلى جعلها مستقلة عن الغاز الروسي والإيراني على حد سواء.. وعود تبدو جميلة ومغرية بالنسبة لتركيا التي تريد أن تبسط نفوذها أكثر في المنطقة أمام النفوذ الروسي وأيضا الإيراني القوي.

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف الرئيسي من وراء تلك الأحداث هو رغبة الولايات المتحدة في السيطرة على إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين وغلق الأبواب أمام كل من إيران وروسيا للوصول إلى السيطرة على منافذ تصدير الغاز في المنطقة. ولهذا جاءت فكرة إنشاء خط أنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين عبر تركيا بعيدا عن روسيا بنتائج عديدة، أهمها محاولة إضعاف هيمنة وسيطرة روسيا على هذه المنطقة التي كانت جزءا منها لمدة طويلة، خاصة أنها منطقة غنية بمواردها النفطية، ما يترتب عليه رفع يد موسكو عن احتكارات النفط والغاز الطبيعي في المنطقة والتأثير على الاقتصاد الروسي فيما بعد فضلا عن ذلك فإن هذا يساعد في عزل إيران والعمل على إضعاف نفوذها وامتداد روابطها التاريخية مع دول المنطقة.

خلال زيارة الوساطة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لكل من روسيا وجورجيا في ١٢ آب ٢٠٠٨، تبنى موقفا محايدا من الجهتين، ولكن تصريحاته في العاصمة الروسية موسكو لم تخف قناعته

بأن جورجيا مسؤولة عن تصعيد الأزمة. والأهم، كان اقتراح أردوغان بناء منظمة إقليمية في القوقاز تضم إلى جانب تركيا كلا من روسيا الاتحادية وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان، تعمل على حل النزاعات وتعزيز التعاون بين دوله المختلفة، وهو ما أوحى بأن تركيا تسعى إلى دور لها في القوقاز الجنوبي، حيث تتمتع بعلاقات وثيقة مع أذربيجان، وترغب بالفعل في أن يكون الإقليم مسؤولية دوله وشعوبه، لا ساحة للعبة القوة العالمية، حتى إن كان الحليف الأميركي هو العامل الرئيسي في هذه اللعبة[٣٣].

لقد حافظت تركيا على مسافة واحدة من الطرفين في النزاع العسكري بين تبليسي وموسكو حيث أعلنت دعمها لوحدة الأراضي الجورجية، لكنها لم تدن العمليات العسكرية الروسية صراحة لا سيما أنها تسعى ومنذ مدة لتطوير علاقتها مع روسيا التي تعتبر المورد الرئيسي للغاز الطبيعي لها. وكانت موسكو أعربت لأنقرة عن استيائها من السماح للسفن الحربية التابعة لحلف شمال الأطلسي (ناتو) بعبور مضيقي البوسفور والدردنيل وصولا إلى البحر الأسود لدعم جورجيا، متهمة الحلف بنشر قواته البحرية لأسباب لا تتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية[٣٤].

خاتمة واستنتاجات

هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على السياسة الخارجية الإقليمية لتركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية وكانت النتيجة أنها نجحت في انتهاج سياسة إقليمية معتدلة ومتوازنة، أثمرت عن تعزيز علاقاتها الثنائية مع جميع دول المنطقة، في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، فضلا عن أن تلك السياسة جنبتها التورط في المشكلات المعقدة الموجودة في المنطقة، بل إن هذه السياسة مكنت تركيا من أن تمارس دور الوسيط والمبادر لحل هذه المشكلات، الأمر الذي عكس وزنها وتأثيرها الإقليمي من جهة، واستقلالية سياستها الخارجية، في أغلب الأحيان، عن التأثيرات الخارجية، وخصوصاً الأمريكية منها.

ويمكن الإشارة إلى أبرز الاستنتاجات:

١. إن الدور الإقليمي التركي الذي يستند على سياسة تعدد الأبعاد، يمتلك القدرة على التواصل مع كل الأطراف في الشرق الأوسط، وتركيا هي الدولة الوحيدة التي لها علاقات جيدة مع الجميع دون استثناء، وهو ما يعطيها ميزة تكاد تنفرد بها. لكن الضوابط الداخلية والمحددات الخارجية تحول دون توغل تركي في أن يكون مفتوحاً تجاه قضايا المنطقة المعقدة، وهو يرتسم حتى الآن في إطار أن يكون لوجستياً من جهة، ومسهلاً وناصحاً ومرشداً من جهةٍ أخرى، ويبدو أنه في ظروف التوترات والتعقيدات التي تشهدها المنطقة تكون الحاجة ماسة إلى مثل هذا الدور.

٢. إنّ التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل مرشح للتصاعد، في إطار أدوار محددة ووظائف جديدة لهما تحت المظلة الأمريكية، وفى خدمة أهدافها الاستراتيجية في إطار إعادة تشكيل البنية الأمنية والاقتصادية للشرق الأوسط. ففي الرؤية التركية، أنّ لتصدير المياه إلى الشرق الأوسط أهمية كبرى في المنظور الاستراتيجي والسياسي، وأنّ تحقيق

صفقة المياه التركية – الإسرائيلية سيؤدي إلى توثيق العلاقات السياسية، وليس هناك أي مجال للشك في حقيقة أنّ كلا من إسرائيل وتركيا تنظر إلى التحالف القائم بينهما باعتباره ركنا ثابتا في استراتيجيتهما السياسية والعسكرية على الصعيد الإقليمي، كما أنّ الجانبين يعتبران أنّ هذا التحالف يشكل تجسيدا لمصالح حيوية مشتركة، ومصدرا لأفضليات عدة، على صعيد التوازنات الاستراتيجية في المنطقة، وإلى حد يجعل من الصعب على أي منهما التخلي عنه، مهما كانت الدوافع الجانبية التي قد تستدعي ذلك.

٣. لا يغيب طيف البرنامج النووي الإيراني عن دوافع وطموح تركيا هي أيضاً لامتلاك الطاقة النووية ومساعيها الحالية في ذلك؛ إذ إن تركيا وإيران تتشابهان إلى حد كبير فيما يتعلّق بالاقتصاد والسكّان والموقع الإستراتيجي، وهو ما يوفّر توازناً إستراتيجياً بينهما. لكنّ امتلاك إيران للسلاح النووي أو حتى الطاقة النووية سيضعها في المقدّمة، وسيطيح بالتوازن القائم منذ أكثر من مئة عام. لذلك يبدو أن تركيا مصمّمة هذه المرّة لإعادة إطلاق طموحها النووي بعد أن أخفقت مرّات عديدة في تحقيق ذلك في فترة الستينيات من القرن العشرين، وهو ما يذهب إليه أيضاً (اوزدم سانبرك Ozdem Sanberk) رئيس مجموعة البحث و الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية الذي يعد أن امتلاك إيران للسلاح للنووي سيجعلها القوّة المسيطرة في المنطقة، وسيطيح بالتوازن الموجود حالياً مع تركيا، ولذلك فلا خيار أمام تركيا سوى المضي قدماً في برنامج خاص للطاقة النووية يخضع لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية. ولذلك فلا بدّ أيضاً أن ينسجم تحرك تركيا الإقليمي مع هيبة داخلية وخارجية تعطي توازناً للدور الإيراني ولقدراته السياسية والعسكرية والمالية، وهنا يأتي دور العرب في هذا الجانب.

Political Structure of the Turkish System and Foreign Variables

Dr. Luqman Omar Mahmood Alnuaimy
Regional Studies Center University of Mosul

Abstract

The research deals with the political structure of the current Turkish system which represented by the government of the Justice and Development Party, that provided through its first experience (2002-2007) a strong domestic foundations for the exercise of an important and active regional role in the region, which clearly indicates the existence of new directions in foreign policy of the Turkish national reference. This research analyzes the strategy adopted by the government of the Justice and Development Party in its foreign policy, and the responsiveness for the foreign variables and how it interacted with these variables and what the roles and mediations which is practiced by the government in the following regional crises :

1. Developments of the situation in Iraq.
2. Mediation between Syria and Israel.
3. Palestinian crisis and the dialogue between Fatah and Hamas
4. Lebanese crisis.
5. Iran's nuclear program .
6. Georgian – Russia war in the Caucasus.

المصادر والهوامش

(١) إن هذه السياسة الإقليمية المتوازنة والفاعلة التي اتبعتها حكومة حزب العدالة والتنمية كانت نتيجة عملية استراتيجية لتركيا الجديدة التي وضعها كبير مستشاري رئيس الحكومة التركية وهو (أحمد داؤود أوغلو) في كتابه الموسوم بـ (العمق الاستراتيجي) وقوامها إخراج تركيا من بلد "طرف" عضو في محاور وعداوات إلى بلد "مركز" على مسافة من الجميع وفي الوقت نفسه إلى بلد ذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر:

- محمد نور الدين، "أحمد داؤود أوغلو: الاستراتيجية التركية الجديدة"، مجلة شؤون الأوسط (بيروت)، العدد ١١٦، خريف ٢٠٠٤.

(٢) كمال أحمد خوجة،"التطورات في العراق تقلق القيادة التركية"، جريدة الرياض اليومية، السنة ٤٠، العدد ١٣٢٦٧، ١٧ تشرين الأول ٢٠٠٤. متاح على رابط الموقع التالي:

-http://www.alriyadh.com/Contents/17-10-2004/Mainpage/POLITICS_28893.php#TopPage

(٣) المصدر نفسه.

(٤) للتفاصيل أنظر:

- Michael Rubin, "A Comedy of Errors: American-Turkish Diplomacy and Iraq War", Turkish Policy Quarterly, Vol.4, No.1, Spring 2005, p.9. Available at:

- http://www.esiweb.org/pdf/esi-turkey-tpq-id-18-pdf

(٥) "تركيا ترى أن نتائج الانتخابات العراقية غير متوازنة وتطالب بتصحيح الوضع"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٥٧٦، ١٥ شباط ٢٠٠٥.

(٦) جريدة التآخي (البغدادية)، ٢٥ كانون الأول ٢٠٠٣.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) العلاف، السلوك السياسي...، المصدر السابق، ص .

(٩) جريدة التآخي ٢٠ تموز – يوليو ٢٠٠٤ ، وقد سبق لهيئة الإذاعة البريطانية B B C أن أشارت في نشرتها الإخبارية مساء ٣١ آذار ٢٠٠٣ إلى أن زلماي خليل زاده، وكان آنذاك يعمل في إطار التنسيق مع القوى السياسية العراقية المعارضة قد أكد بأن الولايات المتحدة أبلغت تركيا بأن قوات الكرد لن يسمح لها بالسيطرة على كركوك. للتفاصيل أنظر:

– العلاف، السلوك السياسي...، المصدر السابق، ص .

(١٠) "موقف أنقرة من أزمات المنطقة المتفجرة"، برنامج حوار مفتوح، قناة الجزيرة، ٢٤ شباط ٢٠٠٧. متاح على رابط الموقع التالي:

-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4E670C50-91E5-4E23-805C-CBAFF8275B3#L1

(١١) محمد نور الدين، "حدود الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل، جريدة الشرق القطرية، ٢٧ نيسان ٢٠٠٨. متاح على الرابط التالي:

-http://www.al-sharq.com/DisplayArticle.aspx?xf=2008,April,article_20080427_4&id=columnist&sid=drmohammednoordhin

(١٢) "اردوغان في دمشق لبحث الوساطة التركية بين سوريا واسرائيل"، موقع روسيا اليوم، ٢٠٠٨/٤/٢٧، متاح على الرابط الالكتروني التالي:

- http://www.rtarabic.com/news_all_news/14216

(١٣) " أردوجان يؤكد الوساطة التركية بين سورية واسرائيل" متاح على الرابط التالي:

-http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7369000/7369044.stm

(١٤) "الأسد لا يستبعد الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل"، موقع قناة العربية الفضائية، ٢٠٠٨/١٢/٢٢. متاح على رابط الالكتروني التالي:

-http://www.alarabiya.net/articles/2008/12/22/62589.html

(١٥) "أولمرت في أنقرة لبحث الامر"، موقع قناة العربية الفضائية، ٢٠٠٨/١٢/٢٢. متاح على رابط الالكتروني التالي:

-http://www.alarabiya.net/articles/2008/12/22/62589.html

(١٦) "تركيا تعرب عن قلقلها الشديد من تصاعد الأزمة في فلسطين"، وكالة الانباء الكويتية (كونا)، ٢٠٠٦/١٢/٢٠. متاح على الرابط التالي:

-http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?Language=ar&id=1697960

(١٧) المصدر نفسه.

(١٧) "هنية يهنئ أردوغان..تركيا تبدي استعدادها للوساطة بين فتح وحماس"، موقع أخبار مكتوب، ٢٠٠٧/٧/٢٥. متاح على رابط الموقع التالي:

-http://news.maktoob.com/article.php/660650

(١٨) "الكويت والأردن يعلنان إدانتهما لاغتيال الحريري"، الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، ١٥ شباط ٢٠٠٥. متاح على الرابط التالي:

- http://www.sis.gov.eg/Ar/EgyptOnline/Politics/000003/02010000000000000002605.htm

(١٩) "السنيورة في أنقرة يبحث قضايا ثنائية وإقليمية وأردوغان يرى استقرار لبنان أساسياً للمنطقة"، دار الحياة، ٦ حزيران ٢٠٠٦. متاح على الرابط التالي:

- http://www.daralhayat.net/actions/print.php

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) "أردوغان: تركيا تعلق أهمية قصوى على الوحدة السياسية في لبنان"، صحيفة الشعب اليومية اونلاين، ٤ كانون الثاني ٢٠٠٧. متاح على الرابط التالي:
- http://arabic.peopledaily..com.cn/32959/524425.html

(*) وهو القرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في جلسته ٥٥١١ في ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، ونص على عدة أمور منها:

١- يدعو إلى وقف تام للأعمال القتالية، يستند بصورة خاصة إلى وقف حزب الله الفوري لجميع الهجمات، ووقف إسرائيل الفوري لجميع العمليات العسكرية الهجومية؛

٢- يطالب حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، عند توقف الأعمال القتالية بشكل تام، القيام وفق ما أذنت به الفقرة ١١ بنشر قواتهما معا في جميع أنحاء الجنوب، ويطالب حكومة إسرائيل بسحب جميع قواتها من جنوب لبنان بشكل مواز عندما يبدأ ذلك النشر.

٣- يؤكد أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وفق أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، وان تمارس كامل سيادتها، حتى لا تكون هناك أي أسلحة دون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان؛

٤- يعيد تأكيد تأييده الشديد للاحترام التام للخط الأزرق.

5- يعيد أيضا تأكيد تأييده الشديد، كما أشار في جميع قراراته السابقة ذات الصلة، للسلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي في نطاق حدوده المعترف بها دوليا، كما كرسها اتفاق الهدنة العامة الإسرائيلي – اللبناني في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٤٩.

٦- يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات فورية لمد الشعب اللبناني بالمساعدة المالية والانسانية، بما في ذلك عن طريق تسهيل العودة الآمنة للمشردين، وإعادة فتح المطارات والموانئ، تحت سلطة حكومة لبنان، بما يتفق وأحكام الفقرتين ١٤ و١٥، ويدعوه أيضا إلى النظر في تقديم المزيد من المساعدة في المستقبل للإسهام في تعمير لبنان وتنميته؛

للتفاصيل انظر نص القرار كاملا:

– "نص القرار ١٧٠١ الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠١٢٠، ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٦.

(٢٢) المصدر نفسه.

(23) Banu Eligur, "Are Former Enemies Becoming Allies?: Turkey's Changing Relations with Syria, Iran, and Israel Since the 2003 Iraqi

War", Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University, No. 9, August 2006, p.3.

(24) Ibid.

(25) "Turkey, Iran Agree on Active Cooperation against Terror", Turkish Daily News, February 23, 2006. Available at:

- http://www.turkishdailynews.com.tr/article.php?enewsid=36445

(26) "Turkey Tells Iran to Come Clean on Nuclear Program", Turkish Daily News, November 16, 2005. Available at:

- http://www.turkishdailynews.com.tr/article.php?enewsid=28362

(27) Ibid.

(٢٨) "الملف النووي الإيراني"، مجلة كلية الملك خالد، العدد ٨٧، ٢٠٠٦\١٢\١. متاح على الرابط التالي:

- http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp?InNewsItemID=209139&InTemplateKey=print

(٢٩) بشير موسى نافع، "الأزمة الجورجية"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٨/١١/١٢. متاح على الرابط التالي:

- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7981ED96-45E8-456D-89BA-2A5AE3071776.htm

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) "الأزمة الدبلوماسية بين تركيا وروسيا...النتائج والأبعاد"، مركز القوقاز للدراسات، ٢٠٠٨/١١/١٧. متاح على الرابط التالي:

- http://www.kavkazcenter.net/arab/content/2008/09/17/7567.shtml

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) "موسكو وتبليسي تبحثان الازمة في موسكو"، موقع الجزيرة، ٢٦ /٢٠٠٨/٨. متاح على الرابط التالي:

- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A1D4B5D5-F78F-4301-B525-81C27739297A.htm